الدعوة للمشاركة في طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية

المشروع: دراسة رفع الحد الادنى لراس مال هيئات الضمان

المرجع: قرار معالي وزير الاقتصاد والتجارة رقم 64

تدعو لجنة مراقبة هيئات الضمان، الشركات المؤهلة لتقديم اقتراحاتها لتأمين خدمات إستشارية كما هو مفصّل في الشروط المرجعية Terms of Reference ، وعلى أساس الشروط المبيّنة أدناه في هذه الدعوة، والمفصّلة في طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية الذي ستوفره الجهة الشارية عبر موقعها الالكتروني (insurancecommission.gov.lb) وعلى المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام:

كل عارض يستجيب للدعوة إلى المشاركة هذه، وفقاً للإجراءات والمتطلبات المحدّدة فيها،

تتوفر تفاصيل أحكام وشروط عقد الشراء Conditions of Contract في:

- شروط العقد العامة GCC
- شروط العقد الخاصة SCC

أما المرفق رقم ٣، فيتضمن نموذج عن استمارة العقد Form of Contract التي يتوجب التوقيع عليها من قبل الطرفين (الجهة الشارية والعارض الفائز) بعد تطبيق الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٤ من قانون الشراء العام رقم ٢٠٢١/٢٤٤.

تعتمد الجهة الشارية المعايير والاجراءات المنصوص عنها في مستند "معايير الأهلية والتأهيل" (مرفق رقم ٤) للتأكّد من مؤهلات العارضين وأيّ أدلة مستندية أو معلومات ثبوتية أخرى يجب أن يقدمها العارضون لإثبات مؤهلاتهم.

سيتم التلزيم على أساس العرض الأفضل.

أما المعايير والاجراءات التي ستتبع لفتح الاقتراحات وتقييمها، بما في ذلك المتطلبات الدنيا بشأن الخصائص الفنية والوظيفية والخصائص المتعلقة بالأداء التي يجب أن تفي بها الاقتراحات لكي تُعتبر مستجيبة، فهي تلك المفصّلة في مستند "منهجية التقييم" (مرفق رقم ٤). علماً أنّ الاقتراحات التي لا تفي بالمتطلبّات الدنيا سوف ترفض باعتبارها غير مستجيبة ولن يتم فتح الغلاف المالي العائد لها.

وعليه، تدعو *لجنة مراقبة هيئات الضمان* الأفراد و/أو الشركات والمؤسسات الراغبة لتلبية هذه الدعوة والمشاركة من خلال تقديم اقتراحاتهم. يمكن الراغب بالمشاركة أن يطلع على طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية، وان يستحصل على نسخة منه مجاناً.

تقدم الاقتراحات ضمن مهلة أقصاها الساعة ١١:٠٠ *من قبل ظهر يوم ٤ آذار ٢٠٢٦* إلى مكتب الجهة الشارية على العنوان التالي:

عناية السيد عبد القادر الحسامي المسمى الوظيفي: رئيس وحدة الرقابة المالية

المبنى ٨٧، شارع المصارف، رياض الصلح، الوسط التجاري، بيروت

سيتم فض الاقتراحات في جلسة علنية عند الساعة ١٢:٠٠ *ظهراً من يوم ٤ آذار* ٢٠٢٦ وذلك في وزارة الاقتصاد والتجارة.

حُدِّدت قيمة ضمان العرض للمشاركة بـ /٩،٠٠٠/$ (تسعة آلاف دولار أميركي)

تغطى قيمة هذا الشراء من الاعتمادات المخصصة لذلك في حساب *لجنة مراقبة هيئات الضمان*.

تتوفر مستندات طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية هذه باللغة العربية.

يطبق على طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية هذا قانون الشراء العام رقم ٢٠٢١/٢٤٤ والتوجيهات الصادرة عن هيئة الشراء العام، وكل خلاف، أو اعتراض، أو شكوى، أو طلب اعادة نظر قد ينشأ لاحقاً، مرتبط بشروط وتنفيذ اجراءات هذا الطلب أو تفسيره تفصَل فيه المراجع المختصة التي حددها قانون الشراء العام وعلى أساس الآليات التي حددها القانون.

د. عامر البساط

وزير الاقتصاد والتجارة

لجنة مراقبة هيئات الضمان

وزير الإقتصاد والتجارة

التوقيع: د. عامر البساط

التاريخ: ٢٠٢٦/٢/١٣